المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

سلسلة البحث الراجع

سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة

سدّ النهضة:
النظام القانوني، والمفاوضات، والتمويل

العدد الواحد والأربعون

أيلول 2020

سد النهضة:

النظام القانوني، والمفاوضات، والتمويل

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies and Documentation

سلسلة البحث الراجع: سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، دون التدخل فيها بالتحليل أو بالمناقشة.

العنوان: سدّ النهضة: النظام القانوني، والمفاوضات، والتمويل
إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية
الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
تاريخ النشر: أيلول 2020 م الموافق صفر 1442 هـ
رقم العدد: الواحد والأربعون

حقوق الطبع محفوظ للمركز
جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438
Postal Code: 10172010
P.o.Box:24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: dirasat@dirasat.net
http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدّمة 5
أولًا: خصائص السدّ ومنافعه لأثيوبيا 7
ثانيًا: النظام القانوني لنهر النيل..... 9
2.1 اتفاقية عام 1902 9
2.2 اتفاقية 1929 10
2.3 اتفاقية 1959 10
2.4 اتفاقية 1993 11
2.5 اتفاقية أيار 2010 11

ثالثًا: مواقف الدول الثلاث..... 13
3.1 موقف مصر..... 13
3.1.1 ويكليكس مصر والسودان وأثيوبيا 14
3.1.2 الضرر المتوقع على مصر..... 16
3.2 الموقف الأثيوبي 18
3.3 الموقف السوداني..... 19

رابعًا: مراحل المفاوضات..... 20
المرحلة الأولى: تقرير لجنة الخبراء 20
المرحلة الثانية: اتفاق إعلان المبادئ: 21
المرحلة الثالثة: فشل التفاوض بين الأطراف:..... 21
المرحلة الرابعة: تدخّل الولايات المتحدة: 21
المرحلة الخامسة: إحالة الخلاف إلى مجلس الأمن الدولي:..... 22

خامسًا: تمويل السدّ ودور القوى الدولية 23
5.1 التمويل المحلّي..... 24
5.2 دعم المغتربين 26
5.3 التمويل الخارجي..... 26
5.4 الدعم الإسرائيلي 29
5.5 الدعم الخليجي 29

خاتمة 31

مقدّمة*

على مَن يريد أن يركب مياه النيل أن تكون لديه أشرعة منسوجة من الصبر

وليام غولدنغ

نهر النيل هو أطول أنهر العالم، إذ يتوغّل من وسط شرق إفريقيا، مرورًا بالقرن الأفريقي وصولًا إلى البحر الأبيض المتوسط في شمال القارة عند الدلتا المصرية، قاطعًا مسافة 6853 كلم. ويلتقي النيل الأزرق والنيل الأبيض في منطقة قريبة من الخرطوم في السودان، حيث يكملان في مسار واحد صعودًا نحو البحر. وتتشارك في حوضه إحدى عشرة دولة هي: مصر، السودان، أثيوبيا، تنزانيا، أوغندا، روندا، بروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، أريتريا، جنوب السودان[1].

ومع ذلك يرتبط النيل بشكل أساسي بمصر دولة المصبّ الأخير. وهذا النهر مصدر حوالي 97٪ من مياهها. ومع ذلك فهي إحدى الدول الأكثر شحًا بالمياه في العالم، بمقدار 666 م/للفرد، أي أقلّ من المعدّل العالمي، المقدّر ب 1000م/للفرد.[2] في حين أنّ 85٪ من المياه الواصلة إلى مصر تأتي عبر النيل الأزرق من أثيوبيا. لذا كانت مياه النيل دومًا موضع التوتر في العلاقات بين الدولتين. لكنّ أهمية النيل لا تقلّ لدى أثيوبيا دولة المئة مليون نسمة، إن على مستوى الأمن المائي أو على مستوى التعويل عليه من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية، وهي المفقودة لدى شرائح واسعة من الشعب الأثيوبي[3].

---

* إعداد: أسامة رحال، باحث قانوني

[1] Abdelazim M.Negm, Sommer Abdel-Fattah (ed.) Grand Ethiopian Renaissance Dam Versus Aswan High Dam A View from Egypt, The Handbook of Environmental Chemistry (79), Springer, 2019, p: 4-5.

[2] Nader Noureldeen Mohamed, **Continuous Dispute Between Egypt and Ethiopia Concerning Nile Water and Mega Dams**, published in: Abdelazim M.Negm, Sommer Abdel-Fattah (ed.), ibid, 451-483, p: 460.

[3] وصلت شبكة الكهرباء حتى العام 2010 في أثيوبيا إلى حوالي 74٪ من المناطق الحضرية، و26٪ من المناطق الريفية، أنظر:

.Nader Noureldeen Mohamed, ibid, 470

لا تخرج مسألة سدّ النهضة عن سياق التحوّلات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقرن الإفريقي. فصعود أثيوبيا في السنوات الأخيرة يعيد تشكيل التوازنات في القرن الأفريقي الذي يجتذب مجمل القوى الكبرى مثل الصين وروسيا وقوى فاعلة في الإقليم مثل تركيا والإمارات وكيان العدو الإسرائيلي. إن مسألة سدّ النهضة تمثّل تهديدًا واضحًا للأمن القومي المصري من البوابة الأفريقية حيث يسعى الصهاينة لتطويق مصر بشبكة تحالفات وعلاقات مع الجوار الإفريقي لمصر كما في أثيوبيا وجنوب السودان.

Source: Stratfor.com

رسم توضيحي 1: القرن الأفريقي والجزيرة العربية وموقع سدّ النهضة

على أي حال، سنستعرض في هذا البحث أهمّ الطروحات والعناوين المرتبطة بالنزاع حول سدّ النهضة، ومآلاته، من خلال دراسة: النظام القانوني للسدّ، ومواقف أطراف الخلاف: مصر، والسودان وأثيوبيا، ومسار المفاوضات، وأخيرًا مصادر تمويل السد ودور القوى الدولية.

أولًا: خصائص السدّ ومنافعه لأثيوبيا

ليست فكرة سدّ النهضة الكبير فكرة جديدة، إنّما تعود جذورها إلى عام 1956 حين أجرى مكتب الولايات المتحدة لاستصلاح الأراضي Bureau of Reclamation مسحًا من أجل تحديد مواضع يمكن فيها بناء سدّ كبير على حوض النيل الأزرق، بطلب من الإمبراطور الأثيوبي هيلا سيلاسي، فكان موضع سدّ النهضة من بين 26 موضعًا أشار إليها المكتب. لكنّ سقوط الملكية وسيطرة الحكم العسكري المدعوم من الاتحاد السوفياتي، والحالة الاقتصادية الصعبة لأثيوبيا، والضغط المصري كل ذلك أدّى إلى إزاحة المشروع جانبًا[4].

ويقع السدّ على بعد 500 كلم شمال غرب العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، بينما يبتعد عشرات الكيلومترات عن الحدود الأثيوبية السودانية. وهذا السدّ هو الأكبر في إفريقيا، والسابع من حيث الحجم في العالم. أمّا مواصفاته فهي:

الارتفاع: 155 مترًا.

الطول: 1780 مترًا.

سِعة الخزّان: 74 مليار متر مكعّب.

التكلفة الإجمالية التقريبية: 5 مليارات دولار.

الطاقة المتوقع إنتاجها: 6000 ميغا وط[5].

[4] عارف عبد البصير، **من يموّل سدّ النهضة؟ تعرّف على أبرز الشركات والدول التي تتولّى عملية التمويل والدعم**، موقع الجزيرة، 2020. متوفر على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/8/1

[5] Abdelazim M.Negm, Sommer Abdel-Fattah (ed.), ibid, pp.: 10-11.

رسم توضيحي 1: السدود السودانية وسدّ النهضة

ويمكن إيجاز أبرز الفوائد المتوقعة للسدّ بالنسبة لأثيوبيا على الشكل الآتي:

1. إنتاج ما يصل إلى 6000 MW من الطاقة الكهربائية، وهو ما يساوي ثلاثة أضعاف الطاقة المستعملة حاليًا. مع أنّ بعض المصادر المصرية تشكك في الوصول إلى قدرة إنتاجية بهذه القيمة، خصوصًا في ظل التغيّر المناخي[6].
2. إيصال المياه لسكان المنطقة المجاورة للسد، للشرب والاستعمال المنزلي، والزراعة، وهو ما يعني نقلة نوعية للمنطقة.
3. تحويل أثيوبيا إلى مصدر توزيع للطاقة في القرن الأفريقي، من خلال شبكات نقل الطاقة التي تم بناؤها، أو المخطط لها، وربما تصل إلى الجزيرة العربية عبر اليمن، في ظل نقص حادّ في مصادر الطاقة في شرق إفريقيا، وحاجة دول الخليج إلى

[6] Nader Noureldeen Mohamed, ibid p: 476.

مصادر طاقة نظيفة. ما يعني فتح الطريق أمام إنشاء العديد من السدود الأخرى في البلاد[7].

4. إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الأثيوبي، بحيث تقترب البلاد في غضون خمس سنوات من عِداد الدول المتوسطة الدخل.
5. تعزيز مركز أثيوبيا السياسي في المنطقة.
6. كسر الفيتو المصري حول أي مشروع يتعلق بالنيل ما قد يسمح ببناء سدود ومشاريع أخرى على حوض النيل. (أنظر في الملحق، الرسم التوضيحي 1، في صدد مشاريع السدود القائمة والمخطط لها)

ثانيًا: النظام القانوني لنهر النيل

يحكم نهر النيل العديد من الاتفاقيات الثنائية أو الدولية، يثار حولها العديد من الرؤى سواء عبر تفسيرها بشكل متناقض من قِبل كل طرف، وصولًا إلى عدم الاعتراف بها من قبل بعض الدول. ويتضح أنّ بعض هذه الاتفاقيات أُبرمت في حقبة الاستعمار. وسنبحث منها في ما يخص مصر وأثيوبيا والسودان، وبالتالي سدّ النهضة.

2.1 اتفاقية عام 1902

جاءت الاتفاقية الأثيوبية البريطانية عام 1902 في أعقاب نزاع عسكري بين الطرفين كانت مياه النيل في صلبه[8]. ورغم أنّ الهدف الأول من الاتفاقية هو ترسيم للحدود بين أثيوبيا من جهة والسودان الواقع تحت الاستعمار البريطاني من جهة أخرى، فإنّ المادة الثالثة من الاتفاقية في النسخة الإنكليزية تنصّ على تعهّد الإمبراطور منليك الثاني ملك ملوك أثيوبيا بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي أعمال على النيل الأزرق أو بُحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنها التأثير على انسياب مياه هذه الأحواض إلى النيل، إلّا بعد موافقة حكومة التاج البريطاني، والحكومة السودانية. بيد أنّ الرد الأثيوبي على حق الفيتو السوداني هذا يتمحور حول عدم توافر مثل هذا الحق في النصّ الأمهري للاتفاقية، في ظل اعتبار النصّين الأمهري والإنكليزي، نصين رسميين. ويرى البعض أنّه من أجل حل مثل هذا التناقض بين النصّين ينبغي العودة إلى الأعمال التحضيرية للمعاهدة ونيّة الطرفين وسلوكهما اللّاحق،

---

[7] Mohamed Salman Tayie, the Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Ethiopian Challenge of Hydropolitical Hegemony on the Nile Basin. In: Negm A., Abdel-Fattah S. (Eds), ibid, 485-517, p: 500.

[8] راجع حول النزاعات المصرية الأثيوبية المتعاقبة: أحمد محمد أبو زيد، **الضفة الأخرى: الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل**، مجلة سياسات عربية، العدد السابع، آذار 2014، 13-25، ص 14 وما يليها.

الأمر الذي يؤدّي إذا سلك إلى تأييد النصّ الإنكليزي[9]. على أيّ حال ترفض أثيوبيا تقديم مثل هذا الاعتراف، خصوصًا أنّها تذرّعت بعدم مصادقة البرلمان الأثيوبي عليها[10].

2.2 اتفاقية 1929

الموقّعة من قبل الحكومة المصرية من جهة، وحكومة بريطانيا نيابةً عن كل من السودان وكينيا وتنجانيقيا، وأوغندا. وتم من خلال هذه الاتفاقية تنظيم استخدام مياه النيل في السودان من دون الإضرار بمصالح مصر، كما أعطت مصر حق الرقابة على نهر النيل من المنبع إلى المصبّ، ونصّت على عدم إنشاء أي مشروع على ضفاف النيل سواء بغية توليد الكهرباء أو الريّ إلّا بموافقة مصر. واعترفت بالحقوق التاريخية المكتسبة لمصر[11].

ويلاحظ أنّ أثيوبيا ليست طرفًا في هذه الاتفاقية وبالتالي لا يمكن إلزامها بها، أمّا بالنسبة للدول الأخرى، فرغم توقيع الدولة المستعمرة بدلًا منها، لكنّه ووفقًا لمبدأ توارث المعاهدات، يؤخذ في الأصل بانتقال موجباتها إلى عاتق الدول الجديدة مع انتقال السيادة لها[12].

2.3 اتفاقية 1959

بعد استقلال السودان، وإبّان الشروع في بناء السدّ العالي في أسوان، وقّعت مصر والسودان اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل، والتي ثبتت الحقوق المكتسبة لكل طرف عند أسوان بـ 48 مليار متر مكعب لمصر و4 مليارات متر مكعب للسودان، ومن ثم تذهب عائدات ضبط مياه النهر المتأتية عن السدّ العالي ب 7.5 مليار متر مكعب لمصر، و14.5 للسودان، ليصبح نصيب السودان بعد تشغيل السدّ العالي 18.5 مليار متر مكعب، ونصيب مصر 55.5 مليار متر مكعب. وإذا زاد صافي الإيراد فإنّ قيمة الزيادة توزّع مناصفة بين الدولتين.

وقد اشترطت هذه الاتفاقية الثنائية بين مصر والسودان موافقة مسبقة من الدولتين من أجل الاعتراف بحقوق دول أخرى متشاطئة على حوض النيل وتخصيص نسبة من المياه لها[13].

---

[9] ناصر السرّ ناصر محمد، **سدّ النهضة: وضعه القانون، وأثره على الأمن القومي في حوض النيل**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، –المجلد 33- العدد 70، 165-192، الرياض، 2017، ص 186.

[10] Nader Noureldeen Mohamed, ibid, 465.

[11] سارين زيدان، **الصراع على المجاري المائية في العالم العربي في ضوء القانون الدولي العام**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة بيروت العربية، بيروت، 2015.

[12] المرجع نفسه.

[13] المرجع نفسه.

2.4 اتفاقية 1993

هي اتفاقية إطار التعاون بين مصر وإثيوبيا لعام 1993، التي وقّعها كل من حسني مبارك من الجانب المصري، وميلس زيناوي من الجانب الأثيوبي، وترعى البنود الثلاثة الأولى شؤون التعاون بين الطرفين بشكل عام، في حين تبحث البنود الخمسة التالية مسألة نهر النيل، بحيث ترسم ضرورة العمل المشترك من أجل المصالح المشتركة في النهر، انطلاقًا من الاستفادة المُنصِفة والعادلة من مياه النيل، والإقرار بعدم إحداث ضرر لأي طرف. وذهبت الاتفاقية نحو وضع إطار تعاوني عبر لجنة مشتركة بين الطرفين، لكن إنشاء هذه اللجنة وسير عملها توقفا بعد محاولة الاغتيال التي تعرّض لها حسني مبارك في أديس أبابا عام[14].

ويحاول البعض الاعتماد على هذه الاتفاقية الثنائية الموقعة بين أبرز أطراف أزمة سدّ النهضة، من أجل التأكيد على إخلال إثيوبيا بموجباتها بعدم الإضرار بالجانب المصري، فيما يرى الأثيوبيون أنّ مثل هذه الاتفاقية تضمن لهم الاعتماد على مبدأ المناصفة في الاستفادة بين الدول المتشاطئة على نهر دولي. على أيّ حال، لا يسع الأثيوبيين ردّ القول بأنّ أيّ ملء غير مدروس وقصير المدّة، أو تشغيل بطريقة لا تراعي مواسم الجفاف والزراعة، سيؤدي إلى إلحاق ضرر كبير في القطاع الزراعي المصري، وفي مخزون المياه المصري، الأمر الذي يُعدّ بلا شك خرقًا للموجبات المترتّبة عليها في هذه الاتفاقية.

2.5 اتفاقية أيار 2010

هي اتفاقية الإطار القانوني لحوض النيل والمعروفة باتفاقية "عنتيبي"، وقّعت في الأصل بين أربع من دول المنبع هي أثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا، ثم تبعتها كل دول الحوض الأعضاء في مبادرة حوض النيل عدا مصر والسودان[15]. وانطلاقًا من اجتماعات هذه المبادرة التي أطلقت عام 1999 كتجمّع لدول حوض النيل تم الاتفاق على أغلب مسوّدة اتفاقية "عنتيبي"، عدا ثلاثة بنود، رفضت مصر والسودان الموافقة عليها، لأنّها تضرّ إلى حد كبير بمصالحهما، فعمدت دول المنبع إلى إقرار هذه الاتفاقية دون الأخذ برأي دول المصبّ، وتكمن تحفّظات دول المصبّ على ثلاث نقاط رئيسية:

---

[14] سارين زيدان، مرجع سابق.

[15] تأسست "مبادرة حوض النيل" بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل، وتم تدشينها عام 2000 بتنزانيا، وتضم في عضويتها جميع دول حوض النيل وهي من المنبع إلى المصب كما يلي: بوروندي ورواندا وتنزانيا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وإثيوبيا وإريتريا والسودان ومصر.

1. عدم تضمين البند المتعلق بالأمن المائي نصًا يعترف بالحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر والسودان، بل إنّ دول المنبع عملت من أجل إلغاء أي اعتراف بمثل هذه الحقوق.
2. عدم تضمين متن الاتفاقية نصًا واضحًا بوجوب الإخطار المسبق حول أي مشروع تقوم به دول أعالي النيل. ورفضت مصر والسودان إدراج هذا النصّ في ملحق الاتفاقية بطريقة ملتبسة كما طرحت الدول الأخرى. بل عمدت هذه الدول إلى اعتبار أنّ الدولة التي تتأثر بالتدابير المتخذة على حوض النيل من قِبل دولة أخرى هي من تسعى إلى الدخول في تشاور لاحق مع الدولة الأخرى.
3. اشترطت مصر والسودان أن تُؤخذ جميع التعديلات الواقعة على الاتفاقية والقرارات المتخذة في المبادرة بالإجماع أو بأكثرية موصوفة تشتمل على مصر والسودان، بما أنهما تشكّلان دول المصبّ، الأمر الذي ترفضه دول المنبع[16].

ويشير عصام شروف، باحث في القانون الدولي العام، إلى العديد من السلبيات التي تعتري اتفاقية عنتيبي، أهمّها ما يلي:

1. عدم الأخذ بقاعدة الإخطار المسبق، على عكس ما شملته اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997.
2. الأخذ بأكثرية الثلثين من أجل تعديل بنود الاتفاقية أو ملحقاتها، دون الاعتبار لموقف دول المصبّ.
3. لا تعمل هذه الاتفاقية على زيادة منسوب المياه الجارية في النهر، وهو الهدف الذي سعت مصر لتحقيقه عند إنشاء مبادرة حوض النيل، من خلال التقليص من كمية المياه المهدورة أو المتسرّبة من مجاري النهر. فنصّت الاتفاقية على المحافظة على سيادة الدول في خصوص البرك والمستنقعات التي يفقد فيها النهر كمية كبيرة من منسوبه، ناسفة بذلك أي إمكانية لخطوات ترفع منسوب النيل.
4. عدم الأخذ بالواقع التاريخي المديد الذي تسعى دول المصبّ أن يكون مرجعًا من أجل قياس الأضرار التي تترتّب عن أي مشروع جديد على الحوض، وبالتالي عدم الأخذ بالحقوق التاريخية والمكتسبة لدول المصبّ، مع أنّ سريان بعضها يعود في جذوره إلى آلاف السنين الخالية[17].

---

[16] عصام شروف، **اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول 2018، متوفّر على الرابط التالي:

https://caus.org.lb/ar/

[17] المرجع نفسه.

ثالثًا: مواقف الدول الثلاث

3.1 موقف مصر

اتسمت السياسة المصرية بالتخبط منذ عام 2011، تاريخ الإعلان الأثيوبي الرسمي عن إنشاء السد، بسبب عدم وجود سياسة وخطة واضحة للتعامل مع الأزمة بل ألحقت بعض خطواتها الضرر الكبير بالموقف المصري السياسي والشعبي والمفاوض، منها حادثة المؤتمر الشعبي، كما توقيع الحكومة المصرية على وثيقة إعلان المبادئ، وهي ما سنعود إليه لاحقًا. وذلك بخلاف ما كانت عليه الحال في وقت ما من القرن الماضي عندما استطاعت السياسة المصرية منع إنشاء سدود تهدد أمنها المائي.

وينطلق البعُد النظري للموقف المصري من عدة قواعد في القانون الدولي العام، أهمها: مبدأ الحقوق التاريخية والمكتسبة، ومبدأ توارث المعاهدات، وأخيرًا مبدأ عدم الإضرار بالدول المتشاطئة على الأنهار الدولية.

1. **مبدأ الحقوق التاريخية**

تستند مصر إلى مبدأ الحق التاريخي المكتسب، بوصفه أحد المبادئ التي يؤكدها الفقه الدولي، بحيث أنّ تدفّق المياه إليها بمنسوب ثابت منذ القِدَم أدّى إلى تثبيت حق تاريخي لها في هذه الكمّيات من المياه، ما يملي على الدول الأخرى احترام الحصة المائية السنوية تلك، خصوصًا في ظل وجود معاهدات دولية بين الأطراف لحظت عدم إنشاء أي بناء يمكن أن يؤثر على انسياب المياه. وهو ما تنطلق منه مصر –والسودان- للقول بأنّ أي مشروع جديد لا يجب أنّ يمسّ هذه الحقوق[18].

ويجد بعض الباحثين أنّ العودة إلى توجّهات القضاء الدولي وكذلك مضامين البروتوكولات والاتفاقيات وقرارات لجان التحكيم، تؤكد على هذه الحقوق، انطلاقًا من ضرورة الحفاظ على الاستقرار المجتمعي والاقتصادي، الذي يعود كما سبق وذكرنا إلى آلاف السنين السابقة، وليس فقط إلى القرن الماضي[19].

2. **مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات**

دفعت أثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل بأنّ المعاهدات التي وقّعت في زمن استعمارها، من قِبل الدول الأوروبية غير مُلزمة لها. لكنّ العلم والاجتهاد في القانون الدولي، يذهبان للقول بأنّ نفاذ المعاهدات الدولية لا يتأثر في حال انتقال السيادة أو

[18] ناصر السر ناصر محمد، مرجع سابق، ص 185.

[19] سارين زيدان، مرجع سابق.

تغيير موئلها، وهو الأمر الذي أكدته اتفاقية فيينا بشأن خلافة الدول في المعاهدات. ويُقصد بالتوارث انتقال الحقوق والالتزامات الدولة بين أشخاص القانون الدولي[20]. بكلام أخر، تبقى الالتزامات في ذّمة الدولة التي انتقلت السيادة لها. وإذا سلّمنا استطرادًا بأنّ هذه الاتفاقيات الموقّعة من الدول المستعمِرة لا تلزم الدول المستخلفة فإنّ الدولة الأثيوبية كاملة السيادة هي التي وقّعت اتفاقيات العام 1902، واتفاقية عام 1993، والتي تفرض عدم بناء أي إنشاءات تؤثر على انسياب المياه في النيل دون موافقة دول المصبّ.

3. عدم الإضرار بالدول المتشاطئة على الأنهار الدولية

تحاول دول المنبع تحييد هذه القاعدة لمصلحة مبدأ الانتفاع المنصف والعادل بين الدول، مقابل دول المصبّ التي تضع قاعدة مبدأ عدم الإضرار كأساس ينطلق منه الانتفاع المشترك والمنصف. والحقيقة أنّه يتعيّن المواءمة بين القاعدتين، بحيث يتم اعتبار الضرر الجسيم هو الضرر المعتدّ به كما جرى الاتفاق عليه في اتفاقية 1997. لكنّ معضلة أخرى تظهر حتى في حال اتفاق الدول على مبدأ عدم الإضرار الجسيم، هي أنّ تحديد معنى وحدود الإضرار الجسيم سيخضع أيضًا لمصالح كل دولة ، خصوصًا في ظل التسويف الذي تبعته أثيوبيا في الفترة الأول من بناء السدّ، إذ لم تقدّم المعلومات الكاملة والصحيحة التي يمكن أن تسمح للجانبين المصري والسوداني أو حتى لجهات وسيطة بتحديد مدى الأضرار الممكن حدوثها جرّاءً بناء السد.

3.1.1. ويكليكس مصر والسودان وأثيوبيا

نشر موقع ويكليكس بتاريخ 29 آب 2012 مراسلات لشركة "ستراتفور" Stratfor التي توفر خدمات استخباراتيه سرية لمؤسسات حكومية رفيعة منها قوات المارينز ووكالة استخبارات الدفاع الأميركية، كما لشركات خاصة ضخمة، من بينها عدة وثائق تضمنت معلومات استخباراتية متعلقة بالخلافات القائمة حول نهر النيل خصوصًا بين مصر والسودان وأثيوبيا[21]. وتعود هذه المرسلات إلى الفترة بين 15 آذار و29 تموز من العام 2010. وقد حددت المراسلات أن أحد مصادر المعلومات هو سفير مصر في لبنان، بينما لم تحدد مصدر أخر إنّما اقتصرت على تأكيد أنّه مصدر رفيع وقريب جدًا من مركز صناعة القرار في الرئاسة المصرية آن ذاك.

---

[20] أنظر: علي سبتي بطي، **التوارث الدولي في المعاهدات الدولة**، دراسة لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، 2015، ص 15 وما يليها.

[21] أنظر موقع ويكليكس على الرابط التالي:

https://wikileaks.org/gifiles/docs/21/211372_re-egypt-source-.html

وتطرقت الوثائق إلى عدة مواضيع مرتبطة بالنيل، أهمها:

1. حول الخيار العسكري مع الأثيوبية

اعتبرت الوثائق أن إدارة مبارك أرادت الابتعاد عن السياسة التي اتبعها سلفه أنور السادات من خلال التهديد العلني لأثيوبيا بالخيار العسكري، الأمر الذي وتّر العلاقة بين الطرفين لفترة طويلة، بل رأت أن تتوسل في الأساس السبل الدبلوماسية. لكن إدارة مبارك لم تكن قد حذفت الخيار العسكري تمامًا من مخططاتها، ولو أنّ مصادر الوثيقة أكدت أنّ مصر كانت ستفعل أي شيء لتجنب مثل ذلك الخيار. وعلى أيّ حال، وفي أعقب نقل مسؤولية ملف النيل من وزارة الخارجية ووزارة الري إلى المخابرات العامّة المصرية، اقترح رئيسها عمر سليمان على الرئيس السوداني عمر البشير السماح بتموضع قوات كوماندوس مصرية في السودان، من أجل "السيناريو الأسوأ"، أي في حال احتاجت مصر القيام بعملية عسكرية "جراحية" من أجل إيقاف الأعمال الأثيوبية على النيل، إذا فشلت كل الطرائق الأخرى. وتظهر وثيقة ممهورة بتاريخ 26 أيّار 2010 بأنّ الرئيس السوداني وافق على بناء قاعدة جوية مصرية في منطقة "كوستي" السودانية بناء على الطلب المصري.

في حين أكدت وثيقة أخرى ممهورة بتاريخ الأول من حزيران عام 2010، من خلال مصدر ذي موثوقية عالية أنّ الرئيس مصري تواصل مع 4 من 5 دول تدعي حقوقًا أكبر على النيل، وهي كينيا، تنزانيا، روندا، أوغندا، واتفق معها على زيادة التعاون، في حين أنّ الدول الخامسة وهي أثيوبيا تبقى الوحيدة غير المتعاونة. ويؤكد المصدر مرّة أخرى على أولوية الخيار الدبلوماسي، في حين يبقى الخيار العسكري كخيار أخير، على أنّه يذكّر بحادثة جرت عام 1976، حين استهدفت مصر في البحر معدّات كانت متجهة إلى أثيوبيا لاستعمالها في بناء سد ضخم.

2. في عدم قدرة أثيوبيا على تمويل سد ضخم

يظهر من الوثيقة المتورخة بـ 24 أيار 2010 أنّ الجانب المصري كان يعلم بخطط أثيوبية لبناء عشرات السدود قد تؤثر على حصة مصر والسودان بحوالي 8 مليارات متر مكعب من المياه، بيد أنّه شكّك حينها في قدرة أثيوبيا على تمويل السد. ورأت أنّ الجهات الدولية المانحة لن تعمد إلى تمويل أي سد ضخم على النيل دون موافقة كل الأطراف المعنية.

على أيّ حال، أظهرت السنوات اللاحقة أنّ أثيوبيا على عكس التصور المصري نجحت في تأمين تمويل جزء من مشروع سد النهضة الكبير عبر اللجوء في البداية إلى الصين التي تتقدم كخيار بديل عن النسق الغربي ومؤسسات التمويل التابعة له.

3. استقلال جنوب السودان

نظرت مصر دومًا إلى مسألة استقلال جنوب السودان بعين النيل الذي يمرّ بفرعه الأبيض في أراضي جنوب السودان حيث يُرفد انسيابه بمتساقطاتها الغزيرة. وأكدت الوثيقة الأولى الصادرة بتاريخ 15 آذار 2010 على تخوّف مصر من الاستفتاء الذي كان من المقرر أن يُعقد في العام 2011، بحيث يؤدي إلى استقلال الجنوب وبالتالي إلى دخول دولة جديدة إلى ملعب حوض النيل. ومن هذا المنطلق قامت مصر بتشجيع الاستثمارات العربية في جنوب السودان من أجل خلق حوافز للجنوبين بالتصويت ضد الاستقلال. في حين أكدت وثائق لاحقة ممهورة بتاريخ 23 من حزيران و29 تموز 2010 أي بعد بضعة أشهر من الوثيقة الأولى، أنّ المصادر المصرية وإن كانت تفضل بقاء السودان موحدًا، لكنّها كانت تعتقد أنّ الاستفتاء سيؤدي إلى استقلال الجنوب –وهو الأمر الذي حصل لاحقًا، وبالتالي فإنّ الدولة المصرية بحاجة إلى ضمان عدم تأثير انقسام السودان إلى دولتين على انسياب المياه إليها. ومن أجل تلك الغاية عمدت مصر سابقا إلى مساعدة جنوب السودان عبر استثمارات بلغت مئات ملايين الدولارات في البنى التحتية الجنوبية، كما في مشروعات متعلقة بمياه فيها، وغيرها من المشروعات، الأمر الذي يوجب على مصر الاستمرار في هذه السياسة، خصوصًا في ظل تعهد الجانب الجنوب سوداني بعدم التأثير على حصة المياه المصرية. كما أكدت الوثائق على أنّ مصر لن تسمح لـ "إسرائيل" بالسيطرة على الجنوب.

3.1.2. الضرر المتوقع على مصر

بالإضافة إلى النتائج السلبية على مستوى موقع مصر الريادي في دول حوض النيل، وانعدام حق الفيتو الذي كانت مصر تمارسه واقعًا على أي مشروع يتعلق بالنيل، مما يقلّص من دورها السياسي وأمنها المائي والغذائي، يُلحق سدّ النهضة أضرارًا كبيرة في عدة قطاعات مصرية، أهمها الزراعة، وإنتاج الطاقة، والثروة السمكية، والنقل النهري. ويمكن أن تظهر هذه الأضرار بشكل أكبر إبّان عملية ملء خزّان السدّ الذي تبلغ سعته 74 مليار متر مكعب، أي حوالي ضعفي مُجمل تدفقات النيل الأزرق السنوية. بحيث تؤدي آليّة الملء

الدور الأكبر في تحديد نوعية الأضرار وحجمها، كما يمكن أن يظهر العديد من الأضرار في حال عدم إدارة السدّ بطريقة تراعي مواسم الزراعة وسنوات الجفاف.

وتبقى النظرة المصرية قلقة من أنّ غايات السدّ لا تتوقف على إنتاج الطاقة، بحيث إنّ فاعلية إنتاجها فيه والتي لن تتخطى 33٪ تبدو متدنّية بالمقارنة مع إنتاج الطاقة في السدود داخل أثيوبيا وخارجها، بمعنى أنّه كان يمكن بحسب هذه الآراء إنشاء سدّ أصغر حجمًا وذي فاعلية أكبر[22]. ما يمكن أنّ يؤكد بعض التحليلات التي ذهبت للقول بأنّ هذا السدّ ليس إلّا مقدّمة لمجموعة من السدود، كما أنّه يستخدم كرافعة جيوسياسية للبلاد، عبر وضع تدفقات النيل الأزرق تحت السيطرة الأثيوبية.

ويمكن تلخيص أبرز الأضرار التي يمكن أن تلحق بمصر:

1. **في الأمن المائي:** سيتسبب الملء بخفض منسوب المياه المتدفق إلى مصر، بحيث أنّ ملأه على مدى خمس سنوات سيعني انخفاض المنسوب بما يقارب خمسة عشر مليار متر مكعب من المياه سنويًا، الأمر الذي يمكن أن تكون أضراره كارثية بالنسبة للأمن المائي المصري[23]. لأنّ مثل هذه النسبة تمثل حوالي 20٪ من مجمل مدخول المياه المصرية في دولة تعاني في الأصل من تدنّي توافر المياه عن المعدّل العالمي الذي يقدر بحوالي 1000 م/للفرد[24]، إذ يصل معدّلها إلى 666 م/للفرد. كما أنّ استعمال المياه المخزنة في بحيرة ناصر على السدّ العالي لن يكون إلّا حلًا جزئيًا، تنخفض فاعليته أكثر فأكثر كلّما تلاقت سنوات الملء مع مواسم الجفاف[25].
2. **في القطاع الزراعي:** يعاني القطاع الزراعي المصري أصلًا من شحّ في المياه بحيث لا يقدر على توفير الأمن الغذائي لمصر. ويرى بعض الخبراء أن كل انخفاض في منسوب النيل ب 4 إلى 5 مليارات متر مكعب من المياه يؤدي إلى إخراج مليون فدان من الخدمة الزراعية. ويعتاش حوالي مليوني عائلة من مثل هذه المساحة، كما يؤدي تقلّص حجم الأراضي الزراعي في مثل هذا الحجم إلى انخفاض مجمل الإنتاج الزراعي المصري بحوالي 12٪. مما يعني أن وصول حجم الانخفاض إلى 15 مليار متر مكعب سنويًا يمكن أن يقود إلى تداعيت كارثية على الاقتصاد المصري.

---

[22] Nader Noureldeen Mohamed, ibid p: 475.

[23] Abdelazim M.Negm Sommer Abdel-Fattah (ed.), ibid, p: 13.

[24] Nader Noureldeen Mohamed, ibid, p: 460.

[25] Mohamed Helmy Elsanabary and Abdelkader T. Ahmed, **Impacts of Constructing the Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Nile River,** published in: Abdelazim M.Negm Sommer Abdel-Fattah (ed.), ibid,75-93, p: 84.

علاوة على ذلك سيؤدي انخفاض منسوب مياه النيل إلى زيادة مطّردة لنسبة الملوحة في مياه الدلتا قد تصل إلى غرق جزء منها، بحيث أنّ ارتفاع بمقدار نصف متر لمياه البحر سيؤدي إلى غرق حوالي 19٪ من مساحة الدلتا، حيث ينتج 60٪ من الغذاء المصري[26].

3. **في قطاع إنتاج الطاقة**: قد يؤدي ملء خزّان السدّ المزمع استخدامه في إنتاج الطاقة في أثيوبيا إلى انخفاض يصل إلى ثلث حجم الطاقة المنتجة في السدّ العالي في أسوان[27]. ثم إنّ المياه الواصلة إلى السدّ العالي ستكون معتمدة على حجم الضخّ القادم من سدّ النهضة، وهو بدوره معتمد على حاجة أثيوبيا للكهرباء، ما يعني إمكانية تحكّم ولو جزئية من أثيوبيا بإنتاج الطاقة في السدّ المصري[28].

3.2.الموقف الأثيوبي

إذا كان تمويل السدّ سواء عبر المصادر الداخلية أو الخارجية عملية تستحق الدراسة والتمحيص من قِبل الدول النامية فإنّ الموقف الأثيوبي سواء في خصوص المعطيات حول السدّ أو المفاوضات حوله اعتمد الكثير من الطرائق التسويفية، التي لا تتلاءم مع قواعد حُسن النيّة أو مبادئ القانون الدولي، وهو ما سنعود إليه عند دراسة مراحل التفاوض.

على أيّ حال حاولت أثيوبيا -بالإضافة إلى ما بحثناه أنفًا من رفض الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة في زمن الاستعمار في محاولة للالتفاف على مبدأ توارث المعاهدات - التذّرع بالعديد من الحجج وقواعد القانون الدولي منها:

1. **سيادة كاملة أم سيادة مقيّدة على الموارد الطبيعية**

تتذرّع أثيوبيا ودول المنبع من خلفها بسيادتها الكاملة على مياه النيل كلٌ داخل حدوده، بحيث يحق لها الاستثمار كما تشاء فيها، والاستفادة القصوى منها، في حين أنّ قواعد القانون الدولي في ما يخص الأنهار الدولية تؤكد على أن سيادة الدول في هذه الحالة سيادة مقيّدة بالالتزام بحقوق سائر الدول المتشاطئة وعدم الإضرار بها[29].

---

[26] See Yale's study concerning this issue: Richard Conniff, The Vanishing Nile: A Great River Faces a Multitude of Threats, April 6, 2017. available on: https://e360.yale.edu/features/vanishing-nile-a-great-river-faces-a-multitude-of-threats-egypt-dam

[27] Ibid

[28] Abdelazim M.Negm Sommer Abdel-Fattah (ed.), ibid, p: 14.

[29] عصام شروف، مرجع سابق.

2. **الاقتسام المنصف للمياه**

تحاول دول المنبع التأكيد على هذه المبدأ مقابل ما تتذرّع به مصر من الحقوق التاريخية المكتسبة، ويقتضي الحال أن يتم التوفيق بين مقضيات المبدأين بحيث أنّه يحق لأثيوبيا التي تنطلق منها الكمية الأكبر من مياه النيل الواصلة إلى مصر الانتفاع من مياه النيل دون أنّ يؤدي ذلك إلى ضرر جسيم في دول المصبّ. ويمكن عند اعتماد هذا التوفيق اعتماد العديد من مبادئ القانون الدولي، والمعايير العرفية، ومنها: الموازنة بين الحاجات الفعلية لكل دولة، عدد سكان كل دولة، ومدى تنوّع مصادر المياه لدى كل منها، ومدى غزارة الأمطار وندرتها، الخ..[30]

3.3.الموقف السوداني

تأرجح الموقف السوداني منذ إعلان أثيوبيا عن إنشاء السدّ من معارضة مطلقة، مرورًا باتهامها من قبل بعض المراقبين المصرين بالتقارب من الموقف الأثيوبي، وصولًا إلى تحولّها إلى دولة وسيطة مع أنّها دولة مصبّ. ويُعزى ذلك إلى ما يمكن أن يقدمه السدّ من فوائد جمّة للسودان على عدة صُعد. ومع ذلك يبقى ثمة قلق سوداني من أنّ طريقة إدارة السد من قبل أثيوبيا لها دور أساسي في أي عملية تنمية سودانية، سواء ضمن المشاريع القائمة أو الممكن إنشاؤها، خصوصًا في ظل المحاولات الأثيوبية الدائمة للتأخرّ في تقديم المعطيات المطلوبة من دول المصب[31]. لذا، يبقي السودان على المطالبة بإخطار مسبق عن أي مشروع جديد يمكن أن يقام على حوض النيل.

وللسدّ جُملة فوائد للسودان، أبرزها:

1. تسهيل ري حوالي 500.000 هكتار من الأراضي الزراعية.
2. خفض الفيضانات على طول 40 كلم في السودان، عند البدء بتشغيله بشكل تام، ما يعني زيادة المساحات الزراعية القابلة للاستخدام بنسبة تصل إلى 25٪، مع ما قد تحمله من زيادة في الاستثمارات الخارجية ضمن القطاع الزراعي السوداني.

---

[30] عصام شروف، المرجع نفسه.

[31] John Mukum Mbaku, **The controversy over the Grand Ethiopian Renaissance Dam**, Brookings, August 5, 2020, available on: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2020/08/05/the-controversy-over-the-grand-ethiopian-renaissance-dam/

3. سيقلل من الطمي في السدود السودانية بمقدار 100 مليون متر مكعب، ما يعني زيادة عمرها المتوقع[32].
4. تأمين مصدر رخيص للطاقة الكهربائية، بعد مدّ شبكة لنقل الطاقة من أثيوبيا.
5. زيادة قدرة المعامل الكهرومائية السودانية على إنتاج الكهرباء[33]. (أنظر في الملحق، الرسم التوضيحي رقم 2، حول موقع سدّ النهضة بالنسبة للسدود السودانية، والسدّ العالي).

رابعًا: مراحل المفاوضات

بعد الإعلان الأثيوبي عن البدء بالعمل في مشروع سدّ ضخم أُطلق عليه اسم "المشروع اكس" على حوض النيل في مطلع العام 2011، دون الإعلان عن كامل تفاصيله، زار رئيس الحكومة المصرية عصام شرف آنذاك إثيوبيا واتفق مع رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي على تشكيل لجنة خبراء تدقق في الدراسات الخاصة بالسدّ، على أن يُعمل بتوصياتها. ومنذ تاريخه مرّت المفاوضات بين الأطراف بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: تقرير لجنة الخبراء: بدأت المرحلة الأولى في أيّار من العام 2011 وانتهت بعد سنتين عند وضع التقرير النهائي للجنة الدولية للخبراء والذي اعتبر أن الدراسات الأثيوبية غير كافية لتحديد مخاطر سدّ بضخامة المزمع إنشاؤه[34]. ودفعت هذه النتائج الرئيس المصري آنذاك محمد مرسي إلى عقد ما سُمّي "المؤتمر الشعبي" الذي حضرته مختلف القوة السياسية المصرية، من أجل التشاور في الخطوات الممكن اتخاذها بخصوص السدّ. بيد أنّ المؤتمر نُقل على الهواء مباشرة دون علم الحاضرين، الذين طرح بعضهم اتخاذ خطوات عسكرية بحق أثيوبيا، الأمر الذي أدّى إلى نشوء أزمة دبلوماسية بين مصر وأثيوبيا[35].

---

[32] **Grand Ethiopian Renaissance Dam Project**, Benishangul-Gumuz, Water Technology, available on: https://www.water-technology.net/projects/grand-ethiopian-renaissance-dam-africa/

[33] Daniel Benaim and Michael Wahid Hanna, **Water Wars on the Nile How Water Scarcity and Middle Eastern Influence Are Reshaping Northeast Africa,** Foreign Affairs, August 9, 2018, see: https://www.foreignaffairs.com/articles/africa/2018-08-09/water-wars-nile

[34] أحمد المفتي، **مفاوضات سد النهضة من الألف إلى الياء**، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تموز 2020، ص2.

[35] أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 20.

المرحلة الثانية: اتفاق إعلان المبادئ: أُبرمت اتفاقية إعلان المبادئ في العام 2015، وكانت أثيوبيا حريصة على توقيع الاتفاق، من أجل إعطاء السدّ المشروعية القانونية الذي يفتقدها في مبادئ القانون الدولي الآنفة الشرح. في حين أنّ مصر والسودان لم يحصلا من هذه الاتفاق إلّا على تعهدات أثيوبية بإنجاز المشاريع المتعلقة بأمن السدّ والتي أشارت إليها تقارير الخبراء، لم يثبت تنفيذها بشكل كامل. حتى الآن بمعنى أنّ دول المصبّ وافقت إلى إنشاء السدّ وفق مندرجات الإعلان، دون الحصول على تعهدّات بعدم إنشاء سدود أخرى دون موافقتها. كما لم تستطع الخطط المصرية وقف بناء السدّ خلال فترة التفاوض، حيث كانت أثيوبيا تعتمد التسويف والمماطلة وتكمل بالتوازي بناء السدّ. علاوة على ذلك، قدّم التوقيع على إعلان المبادئ اعترافًا بمشروعية السدّ دون الاتفاق على آليات ملء السدّ وتشغيله، وهي الأسس التي ما تزال أثيوبيا غير متعاونة حتى الآن بصددها. وأخيرًا لم يشر الإعلان إلى حقوق مصر والسودان التاريخية المكتسبة، بل اكتفى بذكر الانتفاع المنصف والعادل للمياه، مع أنّ أحد أسباب رفض مصر توقيع اتفاقية عنتيبي هو خلوّها من التأكيد على حقوقها التاريخية المكتسبة في مياه النيل[36].

المرحلة الثالثة: فشل التفاوض بين الأطراف: خلال الفترة التي تلت توقيع الاتفاق حدثت خلافات حول المكاتب الاستشارية التي ستعدّ تقارير حول أمان السدّ، فاعترض كل طرف على المكتب الاستشاري الذي اقترحه الطرف الأخر، لتنتهي تلك المرحلة من المفاوضات بالفشل الذريع وتعلن مصر تعثّر المفاوضات في 12 تشرين الثاني من العام 2017. وتلت هذه الجولة اجتماعات بين الأطراف وصلت إلى مستوى الوزراء، ومسؤولي المخابرات، وتخللها تشكيل لجان ثُلاثية وسُداسية وتُساعية، لم تفلح هي أيضًا بالوصول إلى حل مقبول من جميع الأطراف، في حين استمرت أثيوبيا في عمليات بناء السدّ دون تقديم التزامات واضحة بشأن ملء الخزان[37].

المرحلة الرابعة: تدخّل الولايات المتحدة: بعد إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي فشل المفاوضات الثلاثية من الهيئة العامة للأمم المتحدة، طلبت مصر تفعيل المادة العاشرة من إعلان المبادئ، بُغية إدخال وسيط بين الأطراف. فانبرت الولايات المتحدة للأمر،

---

[36] بدر حسن شافعي، **تقييم وثيقة إعلان مبادئ سدّ النهضة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، متوفر على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154672145387880.html

[37] أشرف عبد الحميد، **العربية.نت تكشف أسرار 9 سنوات من مفاوضات سد النهضة**، 23 شباط 2020، متوفر على موقع العربية:

https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2020/02/23

قطعًا للطريق على كل من الصين وروسيا اللتين أبدتا توجهًا للعب دور الوساطة[38]. وجرت مفاوضات على مدار أربعة أشهر برعاية الولايات المتحدة الأميركية -ممثلة بوزارة الخزانة، والبنك الدولي، كان من المفترض أن تنتهي في نهاية شباط 2020 بالتوقيع على اتفاق ينهي الخلاف بين الأطراف. بيد أنّ أثيوبيا انسحبت من المفاوضات في اللحظة الأخيرة ورفضت التوقيع على مسوّدة الاتفاق، متذرّعة بانحياز الوسيط الأميركي لمصر، بحيث أن الصيغة الأخيرة للاتفاق لم تعكس مسار المفاوضات، ولا النقاط التي وافقوا عليها[39]. بالمقابل، وفي نهاية آب المنصرم، وقّع وزير الخارجية الأميركي قرارًا بوقف بعض المساعدات الأميركية لأثيوبيا. ولم تحدد تفاصيل المساعدات المنوي وقفها، لكن بعض المصادر تشير إلى أنّها لن تتخطى 130 مليون دولار، أي ما يقلّ عن 20٪ من نسبة المساعدات المباشرة التي تتلقاها أثيوبيا من الولايات المتحدة، والتي بلغت عام 2019 حوالي 881 مليون دولار. ويمكن أن تُفهم مثل هذه الخطوة في سياق الضغط على أثيوبيا للعودة إلى المفاوضات التي كانت ترعاها واشنطن بين الأطراف قبل أشهر[40]. ومع أنّ هذا الضغط يبقى الحد الأدنى الممكن للولايات المتحدة أن توجع فيه أثيوبيا أو تجبرها على توقيع الاتفاق الذي رفضته في شباط، فالمرجّح أنّ إدارة ترامب تحاول الحصول على اتفاق برعايتها، قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، يقدّم على أنّه إنجاز لدونالد ترامب. على أيّ حال، لم يتطرق القرار الأميركي لوقف أي قرض أو تمويل يقدّم عبر البنك الدولي أو صندوق النقد أو مؤسسة تمويل التنمية الدولية -وهي ما سنعرّج على علاقتها مع أثيوبيا لاحقًا في هذا البحث- كما لم تظهر إدارة ترامب أي موقف حاسم في جلسة مجلس الأمن الدولي حول السدّ.

المرحلة الخامسة: إحالة الخلاف إلى مجلس الأمن الدولي: عقب فشل الوساطة الأميركية، طلبت مصر بطلب عقد جلسة استماع لمجلس الأمن حول خلافها مع أثيوبيا بخصوص السدّ، لم ينتج عنه إلّا تصاريح دبلوماسية من قبل أعضاء المجلس، وتأكيدهم أنّ الملف أصبح

---

[38] فريق عمل ساسة بوست، **«قرصة أذن».. لماذا قررت أميركا وقف مساعداتها عن إثيوبيا؟**، 03 أيلول 2020، متوفر على الرابط التالي:

https://www.sasapost.com/why-us-halt-aid-to-ethiopia/

[39] هند عبد الحميد، **سد النهضة الأثيوبي.. تنمية بطعم الانتقام السياسي**، 9 أب 2020، موقع الجزيرة، متوفر على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/8/9/

[40] فريق عمل ساسة بوست، مرجع سابق.

في عُهدة الاتحاد الأفريقي، بعد رفض أثيوبيا التدخلات الدولية، ومطالبتها بالاتحاد الأفريقي كراعٍ لمفاوضات جديدة بين الأطراف.

ورغم كل هذه المسارات التفاوضية لم تتوقف أثيوبيا عن عمليات بناء السدّ، بل عمدت إلى البدء بالمرحلة الأولى من الملء، بإرادة منفردة، دون التوقف عند كل الدعوات الدولية والقارّية بعدم الإقدام على أي فعل منفرد دون التوافق مع الأطراف الأخرى. فأنكرت البدء بالملء أولًا، ثم اعترفت أنّه المرحلة الأولى التي لم تعدُ أن تكون استغلالًا لمياه الأمطار الغزيرة، بيد أنّ السلطات السودانية لحظت انخفاضًا في منسوب المياه في أراضيها[41].

أما دول المصبّ لا تزال تطالب بالتزام أثيوبي بانسياب ما يزيد عن 40 مليار متر مكعب من المياه سنويًا خلال فترة 7 سنوات، الأمر الذي ترفضه أديس أبابا، التي تحبّذ فترة 4 سنوات، من أجل الإسراع في بدء إنتاج الطاقة، ويعتقد مسؤولوها أنّ مستوى انسياب المياه يمكن أن يتراوح بين 31 و43 مليار متر مكعب، سنويًا.

فماذا تبقى إذن من اتفاقية إعلان المبادئ، حين بدأت أثيوبيا الملء الأول بإرادة منفردة؟

خامسًا: تمويل السدّ ودور القوى الدولية

كانت مُعضلة التمويل إحدى أبرز الصعوبات التي واجهت أثيوبيا في محاولاتها لبناء السدّ. فرغم احتوائها على الموارد البشرية الكبيرة من جهة وتلك المائية من جهة أخرى، كانت من أكثر الدول تلقيًا للمساعدات الدولية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بحيث أصبحت عام 2006 الدولة السابعة من أصل 169 دولة نامية في تلقي المساعدات الخارجية[42]. في حين أنّ تكلفة السدّ تقدّر بحوالي 5 مليارات دولار، أي نحو 5.2٪ من الناتج القومي الأثيوبي لعام 2019[43].

كما أنّ أثيوبيا مثل أغلب دول إفريقيا تعاني من الحجم الهائل للاقتصاد غير الشرعي الذي يشكل جزءًا كبيرًا من مجمل اقتصاد القارّة، بحيث يقدّر تدفّق الأموال المرتبطة بهذا

---

[41] أحمد المفتي، مرجع سابق، ص5.

[42] Getnet Alemu, **A case study on Aid Effectiveness in Ethiopia Analysis of the Health Sector Aid Architecture,** WOLFENSOHN CENTER FOR DEVELOPMENT, WORKING PAPER 9, APRIL 2009, p: 1.

[43] أنظر حول الناتج القومي الأثيوبي الأرقام التي أوردها البنك الدولي، متوفرة على الرابط التالي:
https://data.worldbank.org/country/ET

الاقتصاد -Illicit Fund Transfer (IFT)- ما بين 50 و148 مليار دولار سنويًا في كل إفريقيا. الأمر الذي يصعّب إمكانية التمويل الداخلي لأيّ من المشاريع الضخمة في إفريقيا[44]. فكانت هذه المشاريع غالبًا ما تُنجز عبر مساعدات وقروض دولية أهمّها المقدّمة من البنك الدولي[45]. بيد أنّ البعض يذهب للقول بأنّ علوّ كعب مصر في المجال الدبلوماسي وضغطها على الدول والمؤسسات المانحة، أدّيا سابقًا بعد حملة منظمة إلى إقناع هذه الأخيرة بعدم منح أثيوبيا المساعدات والقروض التي تساعد في بناء السدود على مجرى النيل[46]، وهو الأمر الذي بدأ بالتغير مؤخرًا.

ورغم أنّ التوقيت الذي اختارته أديس أبابا للإعلان عن المشروع "إكس" والذي تحوّل لاحقًا ليصبح مشروع سدّ النهضة الأثيوبي الكبير كان يتسم باستثمارًا سياسيًا لفترة صعبة مرّت بها مصر إبّان ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير، وما تبعها من تحوّلات سياسية كبرى في مصر، بحيث إنّها لم تكن قد لحظت المشروع في أي من الخطط الاقتصادية المعلنة سابقًا ومنها الخطة الخمسية[47]، لكنّ معضلة تمويل السدّ كانت ما تزال عالقة.

ومن المفارقة أنّ أثيوبيا حاولت تقفّي أثر مصر عبر الاستفادة من الطرائق التي مولّت بها السدّ العالي[48]، عبر الاعتماد على الموارد الداخلية أولًا، وعلى دعم المغتربين ثانيًا، وثالثًا عبر التمويل الخارجي.

5.1 التمويل المحلّي

لا تملك أثيوبيا مواقع وطنية ضخمة يمكن تأميمها والاستفادة من عوائدها من أجل تمويل السدّ، إلّا أنّها لجأت إلى عدة مصادر داخلية:

---

[44] قُدِرَ حجم هذا الاقتصاد في أثيوبيا في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بمليار دولار سنويًا، أنظر عارف عبد البصير مرجع سابق.

[45] مع أنّ البنك الدولي لم يموّل بناء السدّ مباشر، لكنّه موّل بناء خطوط نقل الطاقة من أثيوبيا إلى الدول المجاورة والتي يمكن الاستفادة منها في نقل الطاقة المنتجة من السدّ.

[46] Wossenu Abtew, Shimelis Behailu Dessu, the Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile, Springer, 2018, p: 161-162.

[47] Abdelazim M.Negm, Sommer Abdel-Fattah (ed.), ibid, p: 11.

[48] فقد أممت مصر قناة السويس من أجل تمويل السد من عوائدها، ومن ثم اقترضت جزءًا من تمويل السد من الاتحاد السوفياتي.

1. **الاقتراض من البنوك المحلية**

ألزمت السلطة الأثيوبية البنوك المحلية إقراضها بفوائد منخفضة بما يوازي 27٪ من قدرتها الإقراضية، رغم التحذيرات التي تلقتها من أنّ مثل هذه الإجراءات الجبرية على القطاع الخاص قد تؤثر سلبًا على نمو الاقتصاد بحسب صندوق النقد الدولي[49].

2. **السندات للعموم**

تبدأ قيمتها بالعملة المحلية من ما يساوي 0.9$ وتصل إلى ما يقارب 36000$، مع فوائد تتراوح بين 5.5٪ و 6٪ للسندات الطويلة الأجل، وتصدر عن بنك التطوير الأثيوبي[50]. وقد اعتمد مثل هذا المسار على شحذ الروح الوطنية بشكل ناجح، في دولة تعيش العديد من الانقسامات الإثنية والدينية والقبلية. بالإضافة إلى ذلك تشير بعض المصادر إلى أنّ جيبوتي اشترت من هذه السندات[51].

3. **اليانصيب ومصادر التمويل الأخرى**

استحدث نظام لليانصيب عبر الرسائل النصيّة للهواتف، تذهب عائداته لتمويل بناء السد، كما أقيمت العديد من الحفلات الغنائية والمسابقات الرياضية المختلفة لدعم التمويل.

4. **رواتب الموظفين**

أقامت أثيوبيا مشروعًا اقتطعت من خلاله شطورًا من رواتب الموظفين، وذهبت المبالغ المقتطعة لدعم تمويل السدّ، في حين زعمت قوى المعارضة أنّ عدم المشاركة في المشروع يؤدي إلى الإضرار بالمستقبل الوظيفي للفرد[52].

وتصل بعض التقديرات إلى أنّه خلافًا للمتوقع نجحت الدولة الأثيوبية من خلال هذه الطرائق بجمع ما يقرب من نصف مليار دولار، منذ عام 2011. ورغم ذلك بقيت هذه المبالغ أقل بكثير من الخمس مليارات دولار المرصدة تكلفةً لهذا المشروع[53].

---

[49] Aaron Maasho, **INSIGHT-Paying for giant Nile dam itself, Ethiopia thwarts Egypt but takes risks**, Reuters, APRIL 23, 2014.

[50] Wossenu Abtew, Shimelis Behailu Dessu, ibid, p: 165.

[51] Kingsley Ighobor, Busani Bafana, **Financing Africa's massive projects, Africa Renewal magazine, december-2014, available on the UN Website: https://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2014/financing-africa%E2%80%99s-massive-projects**

[52] Wossenu Abtew, Shimelis Behailu Dessu, ibid, p: 166.

[53] عارف عبد البصير، مرجع سابق.

5.2 دعم المغتربين

حاولت السلطات الأثيوبية الاستفادة من موارد المغتربين الأثيوبيين في سدّ جزء من عجز تمويل، مستفيدة من إمكانية تجيير ولائهم للبلاد وإحساسهم بمساعدة الوطن حيث تعيش عوائلهم. لكنّ هذه المحاولات لم تصل إلى الغايات المرجوة، بسبب عدم القدرة على تسويق فكرة سندات السدّ وأهميتها لدى المغتربين. بالإضافة إلى قرار هيئة أمن التحويلات الأميركية القاضي بتغريم شركة الكهرباء الأثيوبية 6.5 مليون دولار، إثر تتبّعها لعمليات بيع سندات للجالية الأثيوبية في الولايات المتحدة متعلقة بتمويل بناء السدّ، فلم تتعد حتى عام 2016 عوائد بيع هذه السندات قيمة 38 مليون دولار أميركي[54].

5.3 التمويل الخارجي

1. التمويل الصيني

كما ذكرنا آنفًا، نجحت مصر حتى فترة قريبة بتسويق فكرة عدم مساعدة الدول الغربية لأثيوبيا في أي مشروع متعلق ببناء سدّ النهضة، متسلحة بموقعها القانوني القوي –قبل إبرام إعلان المبادئ عام 2015، وبعلاقتها العضوية مع الغرب، وموقعها الاستراتيجي. لكنّ أثيوبيا نجحت في اللعب على التناقضات الدولية، خلال فترة ظهرت فيها الصين دولة منافسة للنسق الغربي المهيمن، بالإضافة إلى الأهمية المتزايدة لمنطقة القرن الأفريقي، دون أنّ تنتظر رضى الغرب.[55]

وتعدّ اهتمامات الصين بالمشاريع الضخمة في إفريقيا أوسع من أثيوبيا، ففي العقد الأخير استثمرت الصين في بناء وتمويل السدود في 22 دولة أفريقية، لكنّ استثمارات الصين في أثيوبيا لم تبدأ مع سدّ النهضة، إذ قامت منذ العام 2002 بتمويل سدّ تكيزي بقيمة 224 مليون دولار من خلال تجمع من الشركات الصينية، ومن ثم استثمرت حوالي نصف مليار دولار في سدّ "جايب 3" على نهر "أومو"[56].

أمّا بخصوص سدّ النهضة فرغم أنّ الصين لم تشارك في تمويل الإنشاءات الخرسانية للسدّ، في ظل مصالح كبيرة لها مع مصر، لكنّها قدّمت قرضين الأول عام 2013 والثاني عام 2019، يصل مجمل قيمتهما إلى ثلاثة مليارات دولار لبناء خطوط نقل الطاقة في أثيوبيا، يفترض البعض أنّ جزءًا من الأموال

---

[54] Wossenu Abtew, Shimelis Behailu Dessu, ibid, p: 167.

[55] Ibid, p: 162.

[56] عارف عبد البصير، مرجع سابق.

المتأتية منها استعملت في عمليات استكمال إنشاء السدّ، بالإضافة إلى استثمارات أخرى لشركات صينية في عدة مواضع من السدّ[57].

2. **التمويل الغربي**

صحيح أنّ الدول الغربية لم تقدّم الدعم المالي المباشر لتمويل عمليات بناء السدّ، لكنّ ظهور الصين كبديل حقيقي للدور الغربي في تمويل مثل هذه المشاريع، وازدياد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي في ظل الحرب السعودية وحلفائها على اليمن، وظهور بوادر النمو الاقتصادي الذي يمكن أن تحققه أثيوبيا، والأرباح التي يمكن أنّ تحققها الشركات الغربية في هكذا اقتصاد ناشئ، كل ذلك أدى إلى تغيير توجّه الغرب وعدم تبنّي وجهة النظر المصرية، رغم ميلان كفّتها القانونية.

الاستثمارات الأميركية

عند إعلان وزير الخارجية الأميركي مارك بومبيو عن تقديم الولايات المتحدة للدعم المالي لأثيوبيا أشار بشكل واضح إلى انزعاج أميركي من الاستثمارات الصينية في أثيوبيا[58]. ويظهر من حجم الاستثمارات الأميركية أو المدعومة منها أنّ الولايات المتحدة لا يمكن أنّ تكون في موقف منحاز لمصر، كما كانت تدّعي أثيوبيا، فهي تفوق ما يقدّم لمصر سواء من مساعدات عسكرية أو قروض. ناهيك عن المساعدات المباشرة التي تقدمها الولايات المتحدة لأديس أبابا عبر وزارة الزراعة ووزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية (USAID) والتي وصلت عام 2019 كما سبق وذكرنا إلى 881 مليون دولار أميركي[59]. وتوزّعت الاستثمارات الأميركية أو المدعومة من الولايات المتحدة بين عدة وجهات:

i. **مؤسسة تمويل التنمية الدولية (DFC)**

أُنشئت هذه المؤسسة من الإدارة الأميركية لتحلّ مكان المؤسسة الأميركية للتمويل الخاص الخارجي (OPIC)، بهدف تقديم المساعدة بما يدعم السياسات الخارجية للولايات المتحدة. ورصدت 5 مليارات دولار في فترة لا تزيد عن خمس سنوات، لدعم خطط التحرر الاقتصادي في أثيوبيا[60].

---

[57] المرجع نفسه.

[58] David Pilling, **US ready to back Ethiopian reform with $5bn investment**, Financial Times, March 5, 2020. See: https://www.ft.com/content/b0c2963c-5e1a-11ea-8033-fa40a0d65a98

[59] فريق عمل ساسة بوست، مرجع سابق.

[60] David Pilling, Ibid.

ii. البنك الدولي

انصبّ تمويل البنك الدولي على مشروع خط نقل الطاقة بين أثيوبيا وكينيا، وهو ما يمكن أن تتم الاستفادة منه في نقل الكهرباء المنتجة في معامل السدّ[61].

iii. صندوق النقد الدولي IMF

في كانون الأول المنصرم دخلت أثيوبيا في مشروع مع صندوق النقد الدولي بقيمة 2.9 مليار دولار يعدّ الأضخم في إفريقيا من أجل سدّ عثرات ميزان المدفوعات الأثيوبي، الأمر الذي سيدعم الموقف الأثيوبي بشكل كبير، ويقوي اقتصادها، ولا يمكن لمثل هذا التمويل أنّ يمرّ دون موافقة أميركية[62].

iv. الشركات الأميركية

تؤدي عدة شركات أميركية أدوارًا كبيرة في بناء السدّ منها جنرال الكتريك، التي تتولّى بناء جزء من خطوط نقل الطاقة وصناعة التوربينات، ولا يظهر وجود تجارب لعمل شركات كبرى أميركية في مشاريع ضخمة خارج الولايات المتحدة دون موافقة على الأقل ضمنية، من السلطات الأميركية[63].

الاستثمارات الأوروبية

تذهب بعض المراجع إلى القول بأنّ أثيوبيا نجحت في جلب استثمارات من شركات منتمية إلى كل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك العديد من القوى الأوروبية خارج مجلس الأمن، نذكر من هذه الشركات: ألستوم الفرنسية، فوريث هيدرو الألمانية، وي بيلد الإيطالية وهذه الأخيرة مسؤولة عن عمليات البناء الأساسية في السدّ والتي تصل قيمتها إلى 4.8 مليار دولار.[64] ثم إنّ وجود مثل هذه الاستثمارات الضخمة لهذه القوى في مشروع السدّ أو في المشاريع المرتبطة به بشكل أو أخر، وحتى في المشاريع الاستثمارية الضخمة المتاحة أو المتوقع ظهورها في الفترة المقبلة في قطاعات مختلفة من أهمّها قطاع الاتصالات، يؤدي إلى استبعاد الانحياز التام ضد أثيوبيا في خلافاتها مع مصر من قِبل هذه الدول، على عكس ما كان الوضع عليه سابقًا. وهو ما ظهر فعلًا في جلسة مجلس الأمن حول الموضوع كما سبق وأشرنا.

---

[61] Wossenu Abtew, Shimelis Behailu Dessu, ibid, p: 167.

[62] David Pilling, Ibid.

[63] عارف عبد البصير مرجع سابق.

[64] المرجع نفسه.

5.4 الدعم الإسرائيلي

يضع الكيان الصهيوني عينه دومًا على أي قضية ترتبط بنهر النيل، ذلك أنّه أولًا يرمز إلى حلم "إسرائيل الكبرى"، وثانيًا بما يراه الحل الأمثل لأزمة شح المياه لديه، حيث طرح في الخفاء والعلن فكرة نقل جزء من مياه النيل إلى الأراضي التي يحتلها في فلسطين عبر أنابيب تمر في قناة السويس[65]. وليس من الصعب رؤية الدور الإسرائيلي المتنامي في دول المنبع، من خلال التعاون في الشؤون الزراعية، أو في بناء السدود، أو حتى في دفع هذه الدول إلى المحاولة الدائمة لابتزاز مصر وطلب المال مقابل المياه. وقد استثمر الكيان الإسرائيلي في مواضع مرتبطة بالنيل في كل من جنوب السودان وأوغندا وكينيا وأثيوبيا -كما سنشير آتيًا[66].

لذا كان من الطبيعي رؤية الإسرائيلي في كل ما يمتّ بسدّ النهضة بما يمثل من نقلة نوعية في موازين القوى بين دول حوض النيل. ويظهر الدعم الإسرائيلي لأثيوبيا في بناء السدّ في:

1. تزويد أثيوبيا بمنظومة دفاع جوي Spyder-MR، من خلال شركة رافيل المتخصصة في الصناعات العسكرية، من أجل تأمين السدّ من أي هجمات صاروخية أو جوية، بموجب عقد مالي كبير.
2. التعاقد مع شركات إسرائيلية في مجال قواعد البيانات والاتصال لإنشاء شبكات خاصة بالسدّ.
3. عقود إدارة محطات الكهرباء في أثيوبيا بما فيها سدّ النهضة.
4. الاعتماد على فريق استشاري إسرائيلي لدى وزارة المياه الأثيوبية[67].

5.5 الدعم الخليجي

تظهر الأهمية المتزايدة للقرن الأفريقي لدى الدول الخليجية لعدة أسباب ودوافع، أهمها موقعها الاستراتيجي في كل ما يمت إلى الملاحة في البحر الأحمر، والخطط الاستراتيجية الدفاعية والهجومية لدول الخليج، خصوصًا فيما يتعلق بدعم حرب السعودية وحلفائها على اليمن، فقد أنشأت الإمارات قاعدة عسكرية لها في ميناء عصب الإرتري، ولحقتها السعودية بإعلان إنشاء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي. في حين استثمرت قطر قبل سقوط عمر

---

[65] عباس الزين، **من هرتزل إلى نتنياهو.. خلفيات الدور الإسرائيلي في "سد النهضة"**، موقع الميادين، أنظر الرابط التالي:

https://www.almayadeen.net/news/politics/1405363 /

[66] عصام شروف، مرجع سابق.

[67] عباس الزين، مرجع سابق.

البشير مليارات الدولارات في السودان[68]. (أنظر في الملحق، الرسم التوضيحي رقم 3، حول موقع القرن الأفريقي بالنسبة للجزيرة العربية).

إضافة إلى ذلك وجود عامل الأمن الغذائي الخليجي المرتبط بمنطقة القرن الأفريقي، إذ إنّ الاستثمارات السابقة والمخطط لها في الأراضي الزراعية الخصبة خصوصًا في السودان وأثيوبيا، في ظل عدم توافرها في البيئة الصحراوية الخليجية، يمكن أن توفر للدول الخليجية حاجتها من الغذاء مع يد عاملة قليلة التكلفة. سيّما أنّ حجم الأراضي الزراعية القابلة للاستثمار في السودان سيرتفع بشكل ملحوظ مع البدء بتشغيل سدّ النهضة. فضلًا عن ذلك يظهر الاقتصاد الأثيوبي الناشئ والواعد فرصة كبيرة للشركات الخليجية للاستثمار في العديد من القطاعات.

لذا كان واضحًا الدور الخليجي الكثيف في حوض النيل: بداية من الوساطة الإماراتية والرعاية السعودية التي أنهت النزاع الإرتري الأثيوبي الذي استمر حوالي عقدين من الزمن، وصولًا إلى أزمة سدّ النهضة. فكل الأسباب الآنفة الذكر دفعت بدول الخليج إلى عدم تبنّي الموقف المصري، رغم الحلف الحالي بينهم في الحرب على اليمن وحصار قطر. وأظهرت قدرًا من التوازن يحفظ مصالح الخليج في أثيوبيا وصل حد الاستثمار الهائل في اقتصاد أديس أبابا، بحيث استثمرت الإمارات ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار بما يقوي بلا شك موقف أثيوبيا التفاوضي مع مصر، في حين قدّمت السعودية قروضًا بقيمة مئة وأربعين مليون دولار أميركي لمشاريع متعلقة بالطاقة. وفيما تُطرح فكرة إنشاء خط لنقل الطاقة من أثيوبيا إلى الخليج مرورًا باليمن، بما يعني إمكانية الاستفادة من الطاقة المنتجة من السدّ، سمحت الرياض لرجل أعمال سعودي من أصل أثيوبي بالتبرع بملايين الدولارات للمساعدة في بناء السدّ، قبل احتجازه في فندق الريتز[69].

[68] Daniel Benaim and Michael Wahid Hanna, ibid.

[69] عارف عبد البصير مرجع سابق.

خاتمة

نخلص من كل ما تقدّم إلى أن الاستراتيجية الأثيوبية في تمويل سدّ النهضة قد توسّلت عدة مصادر داخلية وخارجية، ولم تسلّم بالإحجام الغربي الأولي عن الدعم، بل لعبت على التناقضات الدولية من أجل تأمين سير عمل الإنشاءات، عبر الاستعانة بالتمويل الصيني، الأمر الذي ساهم في مجيء التمويل الغربي لاحقًا، كذلك التمويل الخليجي، نظرًا لأهمية أثيوبيا على عدة صُعد بالنسبة لدول الخليج، وقبل ذلك استطاعت تحويل السدّ إلى مشروع وطني، ما ساهم في شحذ همم المواطنين من أجل المشاركة في التبرّع من أموالهم الخاصة لبناء السدّ. في حين أنّ إداراتها للتفاوض اتسمت بالمماطلة والتسويف، إلى أن نجحت في فرض السدّ أمرًا واقعًا. على المقلب الآخر، فإنّ الضرر المباشر الذي قد يلحق بمصر مرتبط إلى حدّ بعيد بطول فترة ملء الخزان، ومواسم الجفاف. لكن تأثيره أبعد من ذلك بكثير في ما يتعلق بموقع مصر الاستراتيجي والجيوسياسي. ولا يظهر من مسار التفاوض المصري وجود خطة واضحة لحماية الأمن القومي-المائي المصري. فاستنفدت الدبلوماسية المصرية كل الخطوات الممكنة، بما في ذلك عرض الأزمة على مجلس الأمن الدولي دون الحصول على الالتزامات الضامنة لأمنها حتى الآن. فهل يمكن أن تعود مصر إلى طروحات سابقة من قبيل الإدارة والاستفادة المشتركة من السدّ، أم أنّ أثيوبيا تخطت مرحلة القبول بمثل هذه الحلول؟ وهل سيثمر الحث الأميركي اتفاقًا توافق عليه الأطراف ويقدّم كإنجاز لدونالد ترامب؟

الأعداد السابقة:

العدد	العنوان	التاريخ
العدد 1	الشيعة في البحرين	تموز 2011
العدد 2	المسلمون في فرنسا	أيلول 2011
العدد 3	الحركات السلفية في الدول العربية	تشرين الثاني 2011
العدد 4	الأقباط	تشرين الثاني 2011
العدد 5	الانتخابات النيابية في تونس	كانون الأول 2011
العدد 6	الحزب الشعبي الجمهوري التركي	كانون الأول 2011
العدد 7	حركة النهضة الإسلامية في تونس	تشرين الثاني 2012
العدد 8	الأحزاب الإسلامية في تركيا	كانون الأول 2012
العدد 9	الأزهر	كانون الأول 2012
العدد 10	أهم القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة	كانون الثاني 2013
العدد 11	الحركات الإسلامية في الأردن	آذار 2013
العدد 12	أبرز العشائر السورية	نيسان 2013
العدد 13	المجموعات القتالية في سوريا	أيار 2013
العدد 14	مواقف المعارضة السورية من حزب الله	آب 2013
العدد 15	تظاهرات ساحة تقسيم – إسطنبول	أيلول 2013
العدد 16	حركة تمرّد المصرية	تشرين الأول 2013
العدد 17عدد خاص	مجازر الوهابية عبر التاريخ	تشرين الأول 2014
العدد 18	جمهورية القرم	أيار 2014
العدد 19	الأقليات في تركيا	أيلول 2014
عدد خاص	داعش	أيلول 2015
العدد 20 عدد خاص	خطوط النفط	شباط 2016
العدد 21	جماعة فتح الله غولن	تشرين الأول 2016
العدد 22	خطاب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب حول السياسة الخارجية الأميركية	تشرين الثاني 2016
العدد 23	إدارة دونالد ترامب: مجلس الأمن القومي وأبرز المستشارين	نيسان 2017
العدد 24	رؤية المعارضة لتجربة المجالس المحلية	تشرين الأول 2017
العدد 25	القضية الفلسطينية وحل الدولتين	تشرين الأول 2017
العدد 26	مأساة مسلمي الروهينغا في ميانمار	كانون الأول 2017
العدد 27	الشيعة في باكستان	كانون الأول 2017
العدد 28	مسح شامل للعقوبات الأميركية على حزب الله	تموز 2018
العدد 29	الأزمة الخليجية في عامها الأول	تموز 2018
العدد 30	جماعة الخوذ البيضاء في سوريا	تشرين الأول 2018
العدد 31	أبرز وقائع التعامل المعلن بين الكيان الإسرائيلي وفصائل من المعارضة السورية 2011 - 2018	تشرين الثاني 2018

العدد	العنوان	التاريخ
العدد 32	المكوّنات السياسية في جنوب اليمن	كانون الأول 2018
العدد 33	قراءة في نتائج انتخابات الكونغرس النصفية لعام 2018	شباط 2019
العدد 34	استراتيجية الإمارات البحرية	آذار 2019
العدد 35	صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار	أيار 2019
العدد 36	التدخل الإماراتي في اليمن: الأدوار والمصالح	تموز 2019
العدد 37	الحملات المعادية لحزب اللّه في ألمانيا	تشرين الأول 2019
العدد 38	وزارة الخزانة الأميركية الجهات والشخصيات والبرامج ذات الصلة بالعقوبات المالية	كانون الأول 2019
العدد 39	بعض أوجه التمويل الأميركي لمنظمات مدنية في لبنان	كانون الثاني 2020
العدد 40	مؤشرات عن واقع الولايات المتحدة الأميركية	تموز 2020

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon